هوامش في شبك

(لا يدخل شعبان حتى يخرج رجب)

في عام ١٨٩٨ ميلادية عين المشير رجب باشا مشيرا للفيلق السادس في بغداد، وكان الفريق شعبان باشا في بغداد واستحكم الخلاف بين الاثنين، وعلى طلب من المشير رجب باشا نقل الفريق شعبان الى كركوك، وهكذا تخلص رجب باشا من وجوده ومن مشاحناته، الا ان الفريق شعبان باشا لم ترق له الاقامة في كركوك، حيث الف حياة بغداد، فقدم طلبا الى المشير رجب باشا مسترحما اعادته الى بغداد، فاجابه رجب باشا بهذه البرقية:(رجب جقمد قجه شعبان كيره مز) بمعنى لا يدخل شعبان ما دام رجب لم يخرج، وفي البرقية تورية تشير الى عدم امكان اجتماع شهري رجب وشعبان في وقت واحد لان حلول شهر شعبان يتطلب انتهاء شهر رجب.

والمثل يضرب لاستحالة اجتماع شخصين متناقضين في مكان واحد، وهذا ما حدث بالفعل عندما اجتمع الاستاذ فوزي الاتروشي مع مشعان الجبوري، ففوزي الاتروشي وكيل وزارة الثقافة ومناضل كردي سجن في زمن صدام، اما الاخ مشعان الجبوري فهو من رجال السلطة آنذاك، جعلت منه صفقة سكائر مستوردة بالشراكة مع عدي مناضلا واستقبله العراق برحابة صدر بعد ٢٠٠٣، اجتمع الاثنان في برنامج الاتجاه المعاكس الذي يقدمه فيصل القاسم والذي يبث من على قناة الجزيرة، والذي اكد مرارا وتكرارا انه ضد العراق وضد تجربته بكل تفاصيلها، وكان الحوار معلوما فالسيد الاتروشي ضحية من ضحايا صدام ويحمل معاناة شعبه على ظهره، ويستذكر ضحايا حلبجة وضحايا الكرد الذين كانوا هدفا لصدام وسياساته، فهو يعالج ازمات نظامه بضرب الكرد وبقسوة حتى وصل الامر الى الكيمياوي، لقد رأيت عراقيا حقيقيا يدافع عن تجربة العراق وعن حرية العراق التي لطخها الاخرون بالدم، ورأيت عراقيا آخر يحاول ان يضع في رقبة التجربة الجديدة اخطاء الدنيا ويبرر افعال القاعدة التي يدعي انها مقاومة، لقد عرضت قناة الجزيرة وبدون ان تعلم وجهة نظر الارهاب ووجهة نظر العراق الجديد، واحدة على لسان عربي غير مبين، واخرى على لسان كردي مبين، لقد دافع الكردي عن العراق بحرقة متناهية وبصوت يعتصره الالم على ما حدث في قيامة الثلاثاء التي اودت بحياة المئات، وجرحت المئات، في حين ترقص بعض الفضائيات على انغام ويكيليكس الكاذبة التي جاء بها مشعان بملف كاذب، ولبراءة التغيير لم يصطحب الاتروشي ولا ورقة واحدة، ويدافع مشعان عن صدام انه لم يغتصب امرأة ولم يعتد على رجل، وهذا كلام مردود بحضور (بطل الامن العامة)، الزجاجة مكسورة الحافات المليئة بدماء مؤخرات المناضلين والابرياء، نسي الاخ مشعان الآذان المقطوعة ونسي الفدائيين وما فعلوا ونسي مقابر المتنزهات حين صارت المدارس دوائر للامن، ونسي اصطحاب الزوجات والاخوات واغتصابهن في سجون الطاغية، نسي كثيرا هذا الرجل او تناسى يحدوه عداء شخصي واحقاد ضالة مضلة، دعته الى ان يرفع السيف بوجه الابرياء ويضع يده بيد من يريدون الشر للعراق.

لقد ضرب الارهاب ضربته وللاسف هناك من يدعي العراقية، وهو بعيد عن العراق ولم يكن معه في خندق الموت ولكنه وجد الفرصة للثراء والاتكاء على جراح الاخرين.

لنضع ايدينا مع اخوتنا عربا وكردا وتركمانا، لاننا جميعا في خندق واحد ونحن هدف هؤلاء الذئاب، وعلينا ان نكون سوية في الموت والحياة.

مازال الموت حليفنا ونحن ندافع عن الحياة بمنتهى الصبر والصلابة، نفقد الكوكبة تلو الكوكبة، وهذا ما سيشد من ازرنا ولن يكون ثلاثاء الدم هذا سوى قيامة ستكون بعدها الحياة الحقيقية، صنعنا قدرنا بعد ان يئسنا من تغيير صدام، ولمنا انفسنا اننا لم نقم ولم ندفع تجاه ذلك ثمنا، ولكن ارادة المجرمين صنعت منا ابطالا مضحين دفعنا الكثير ثمنا لحريتنا، وعلينا كي نعيش القضاء على الارهاب وكسر شوكته.

■ عبدالله السكوتي

الوسط: نقترب من تأييد المالكي ◆ لندن: نريد حكومة للجميع ولا نؤيد أي مرشح

البرلمان يستأنف جلسته الأولى الاثنين المقبل والفرقاء ينتظرون "العراقية"

□ بغداد / المحرر السياسي

دعا رئيس مجلس النواب الأكبر سنا فؤاد معصوم، امس الأربعاء، أعضاء المجلس إلى استئناف الجلسة الأولى للمجلس يوم الاثنين الموافق الثامن من شهر تشرين الثاني الجاري.

وقال في كتاب رسمي وجهه إلى الكتل السياسية كافة وأعضاء مجلس النواب، وتلقت (المدى) نسخة منه،"أدعو أعضاء مجلس النواب المنتخبين إلى الحضور يوم الاثنين الموافق الثامن من شهر تشرين الثاني الجاري لاستئناف عقد الجلسة المفتوحة الأولى وانتخاب رئيس للمجلس ونائبيه وفقاً للمادة ٥٥ من الدستور العراقي".

وأضاف معصوم أن"استئناف عقد جلسة البرلمان يتزامن مع قرار المحكمة الاتحادية في الرابع والعشرين من الشهر الماضي والقاضي باستئناف عقد جلسة البرلمان خلال أسبوعين".

وكانت المحكمة الاتحادية العليا في العراق قد أصدرت في الرابع والعشرين من تشرين الأول قراراً يقضي بإلغاء قرار رئيس مجلس النواب الموقت فؤاد معصوم بجعل الجلسة المجلس مفتوحة وإلزامه باستئناف جلسات المجلس خلال أسبوعين.

وكان عدد من منظمات المجتمع المدني قد قام، في شهر آب الماضي، برفع دعوى لدى المحكمة الاتحادية ضد رئيس البرلمان الموقت فؤاد معصوم بشأن مطالبته بإلغاء الجلسة المفتوحة وإلزامه باستئناف جلسات البرلمان، وانتخاب رئيس جديد للبرلمان ونائبين له، إلا أن المحكمة قررت تأجيل النظر في القضية إلى التاسع عشر من شهر أيلول الماضي، ثم قررت تأجيل النظر فيه مرة أخرى إلى التاسع عشر من شهر تشرين الأول الحالي.

وتنص المادة الثالثة والتسعين من الدستور العراقي على أن اختصاصات المحكمة الاتحادية تتمثل بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور، والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والأنظمة والتعليمات، والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، والفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم والمحافظات.

وتنص المادة ٩٤ من الدستور العراقي على أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة، وشكلت المحكمة بشكل رسمي بموجب القانون رقم ٣ لعام ٢٠٠٥.

وجاء قرار المحكمة الاتحادية بإلغاء الجلسة المفتوحة وإلزام الرئيس الموقت للبرلمان باستئناف جلسات البرلمان خلال أسبوعين ليؤكد بحسب مراقبين توصل الكتل السياسية إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة واختيار الرئاسات الثلاث، خصوصاً مع انتهاء الوفد الكردستاني من مفاوضاته مع جميع الكتل السياسية وتأكيده على أن السابع من الشهر الجاري سيكون موعداً لاعلان موقفه النهائي، وكما يبدو فان القرار قد صدر بعد اتفاق عدد من الكتل السياسية على عقد جلسة البرلمان لاختيار رئيس البرلمان ونائبيه ورئيس الجمهورية الذي بدوره سيكلف مرشح الكتلة الاكثر عدداً في البرلمان بتشكيل الحكومة.

وبينما تتردد انباء عن وجود حراك أقليمي لتغيير مسار خارطة تحالفات تشكيل الحكومة المقبل، أعلنت بريطانيا امس الاربعاء انها لا تؤيد اي مرشح لرئاسة الحكومة العراقية الجديدة.

وقال نائب وزير الخارجية البريطاني و المسؤول عن ملف الشرق الاوسط ان بلاده لا تؤيد مرشحا معينا لتولي رئاسة الحكومة الجديدة، معتبرا ان على العراقيين اختيار الائتلاف الذي يرونه مناسبا لهم على شرط ان يكون فيه تمثيل واسع للطيف السياسي.

ونقلت وكالة انباء كردستان عن أليستر بيرت قوله ان لندن تريد ان ترى حكومة تتشكل في العراق: "هناك خيبة امل واسعة حيث مر وقت طويل منذ انتخابات اذار الماضي، والوضع الامني مازال صعبا".

واوضح بيرت انه"كان هناك الكثير من التقدم في ما يتعلق بالوضع الامني في العراق، غير اننا نشعر بخيبة امل ازاء هجوم نهاية الاسبوع". في اشارة الى هجوم كنيسة "سيدة النجاة" وتفجيرات الثلاثاء.

واعرب عن امله في ان"يجد العراق طريقه لتشكيل الحكومة لضمان امن المواطنين في انحاء البلد. فمن المخيب للامال ان ذلك لم يتحقق حتى الان".

وعما اذا كانت لندن تؤيد الاقتراح السعودي لعقد اجتماع لكافة القوى السياسية العراقية، شدد بيرت على انه"من المهم على الاحزاب المختلفة ان تواصل العمل معا، للبحث عن اجابة، لكن اي شيء قد يشجع الاحزاب على تشكيل حكومة سيكون شيئا ايجابيا ونرحب به".

وفي شأن تطور صورة التحالفات السياسية، في ضوء مرشح التحالف الوطني، اكد تحالف الوسط المؤلف من جبهة التوافق ووحدة العراق، امس الأربعاء، أنه سيعلن رسمياً تأييده للمالكي، داعياً القوى السياسية إلى مساندة القوات الأمنية في حفظ الأمن.

ونقل بيان للتحالف عن المتحدث باسمه علي الصجري إن"تحالف الوسط سيعلن في اليومين المقبلين وبشكل رسمي تأييده لمرشح التحالف الوطني نوري المالكي لرئاسة الوزراء".

واعتبر الصجري أن"تأييدنا لمرشح التحالف الوطني سيدعم استقرار العراق أمنياً وسياسياً"، داعياً القوى السياسية إلى"مساندة الأجهزة الأمنية في حفظ واستتباب الأمن في البلاد".

وكانت كتلتا التوافق ووحدة العراق قد أعلنتا، في العاشر من تشرين أول الماضي، عن تشكيل تحالف سياسي جديد في البرلمان العراقي تحت اسم"تحالف الوسط العراقي"، فيما أكد أعضاء التحالف الجديد أنهم يحترمون قرار المحكمة الاتحادية بشأن تحديد الكتلة الأكثر عدداً في البرلمان، في إشارة إلى التحالف الوطني الذي رشح زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي لتولي رئاسة الوزراء.

وكان ممثلو الكتل السياسية قد اتفقوا، الأحد الماضي، في اجتماع عقد بالعاصمة بغداد، على عقد جلستين يومياً من أجل الانتهاء من الأعمال قبل جلسة البرلمان المقبلة، فيما طالبوا الكتل السياسية كافة بتقديم أوراقهم بما يخص موضوع المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والنظام الداخلي لمجلس الوزراء.

في المقابل، تواصل الكتل السياسية عقد اجتماعاتها اليومية في اطار تفعيل مبادرة رئيس أقليم كردستان مسعود بارزاني.

وقال عضو في وفد ائتلاف الكتل الكردستانية المفاوض في بغداد امس، بأن الكتل السياسية تواصل عقد اجتماعاتها في بغداد، مشيراً الى ان مسألة تشكيل الحكومة المرتقبة مرتبطة بنتائج تلك الاجتماعات.

واوضح نجيب في تصريحات صحفية ان"اجتماعات الاطراف السياسية تعقد بشكل جدي، اذ يتم عقد اجتماعين يومياً وبحسب البرنامج الذي وضعناه لعملنا فانه سيتم بحث نقطتين خلال كل اجتماع"مبيناً ان"الاجتماعات تسير بشكل ايجابي وجيد حتى الآن".

واضاف قائلاً ان"الاجتماعات ستستمر لغاية يوم السبت المقبل، ونسعى الى تهيئة مذكرة لتقديمها الى رؤساء الكتل السياسية".

وكان الرئيس بارزاني قد قدم مبادرة في وقت سابق إلى الكتل السياسية للخروج بحل لأزمة تشكيل الحكومة تتضمن سحب بعض الصلاحيات من رئاسة الوزراء بغض النظر عن الشخص الذي سيشغل المنصب.

فيما قدم بارزاني مبادرة أخرى لحل الأزمة السياسية في أيلول الماضي تتضمن تشكيل لجنة تضم من ٨ إلى ١٢ ممثلا من الكتل السياسية لبدء محادثات تشكيل الحكومة المرتقبة والعمل على حل الخلافات العالقة، فضلاً عن عقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

على صعيد اخر، أكد قيادي في التحالف الوطني، امس الأربعاء، على أن مسألة عقد جلسة للبرلمان وتشكيل الحكومة هي بيد القائمة العراقية، لكنه أشار إلى أن العملية السياسية لا يمكن لها انتظار أعضاء العراقية كي يتوافقوا فيما بينهم، في حين أكد قيادي في العراقية أن موقف قائمته بشأن المطالبة باستحقاقها الدستوري والقانوني لم يتغير.

وقال حيدر العبادي إن"بعض أعضاء العراقية ابلغ التحالف الوطني رغبته بالمشاركة في الحكومة، والبعض الأخر قال إن العراقية لا يمكن لها أن تتوصل إلى قرار في تقديم مرشحها، في حين أن البلد و العملية السياسية والوقت لا يسع الانتظار أكثر، لاسيما ان هناك بعض الكتل تريد الانتهاء من هذه الأزمة وحريصة على عقد جلسة البرلمان".

وأضاف أن"هناك عقبات عدة أمام عقد جلسة مجلس النواب، أولها وجود عدة أوراق يجب مناقشتها والتوافق عليها قبل عقد الجلسة، والثانية عدم التوافق على المواقع السيادية، وآخرها عدم تقديم العراقية لمرشح يرأس البرلمان، كون منصبي رئاسة الوزراء والجمهورية حسما سابقاً".

من جهته جدد القيادي في العراقية احمد العلواني موقف قائمته بالنسبة لحضور جلسة البرلمان، لافتاً إلى ضرورة التوافق على الرئاسات الثلاث كسلة واحدة ومن ثم الذهاب إلى قبة البرلمان.

ناشطون يتوقعون حكماً جديداً لصالحهم

المجتمع المدني يستند إلى الدستور لاسترجاع رواتب البرلمانيين طوال فترة الفراغ

□ بغداد / اياس حسام الساموك

رفع عدد من منظمات المجتمع المدني دعوى امام المحاكم لاسترجاع الرواتب التي تقاضاها نواب البرلمان الجدد طيلة الفترة التي كانت الجلسة فيها مفتوحة.

وعلى ما يبدو أن هذه المنظمات لم تكتف بقرار الغاء الجلسة المفتوحة الذي تحصلت عليه من المحكمة الاتحادية العليا في وقت سابق، وبدأت تفكر في اقامة دعاوى امام المحاكم المدنية للمطالبة باستراجع الحقوق التي تحصل عليها البرلمانيون الجدد في تلك الشهور السبعة، فالدعوى رفعت امام محكمة بداءة الكرادة وينتظر قبولها شكلا خلال الايام القليلة القادمة، واذا ماقبلت من الناحية الشكلية ستنظرها المحكمة موضوعا وحسب هذه المنظمات فأن القرار سيكون لصالحها كونها تستند الى الدستور الذي طالما تعمل على حمايته من الخرق المتواصل من قبل الساسة والبرلمانيين، حسب رأيهم.

وقد رفع الدعوى كل من منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، وجمعية الامل، ورابطة المرأة العراقية، اضافة الى مركز الرافدين لضمان حقوق الانسان، وجمعية الاتحاد العراقي لمناهضة عقوبة الاعدام، فضلا عن شبكة العدالة للسجناء.

رئيسة منظمة تموز للتنمية الاجتماعية فيان الشيخ علي اوضحت في حديث لـ"المدى"ان منظمتها والقوى الحليفة لها اقامت هذه الدعوى من اجل استرجاع ما تحصل عليه النواب من رواتب كونهم لم يقوموا بأي خدمة خلال فترة التي تلت انتخابهم وحتى اللحظة، ومستندة الى المادة ٢٧ من الدستور.

ويشار الى ان هذه المادة تنص في فقرتها الاولى على ان للاموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن اما في فقرتها الثانية تبين ان قانوناً ينظم للاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي لايجوز فيها النزول عن شيء من هذه الاموال.

وتوقعت الشيخ علي ان يصدر حكم لصالح الشعب العراقي كالحكم السابق الذي اصدرته المحكمة الاتحادية العليا بشأن الغاء الجلسة المفتوحة.

وفي جانب اخر اكد خبير قانوني ان الغاء الجلسة المفتوحة يعني الغاء جميع الاثار المترتبة عليها فيما شدد مجلس القضاء الاعلى ان قرار المحكمة الاتحادية بهذا الشأن كان واضحا ولا يعني انه يلغي كل شيء تحصل من انعقاد الجلسة الاولى للبرلمان.

الخبير القانوني طارق حرب ادلى بتصريحات وتفسيرات قد تبدو خطيرة وهو يتحدث لـ"المدى"اذ نوه الى استخدام مصطلح الالغاء في قرار الحكم يدل على ان جميع ما يترتب على الجلسة هي ملغاة بحكم القانون، اي بمعنى ان الالغاء يكون بأثر رجعي مابين قرار الالغاء وصولا الى الجلسة التي عقدت في ١٤ حزيران الماضي، مبينا ان العضو الحالي لايعد برلمانيا انما مجرد فائز في الانتخابات، كون صفة عضوية البرلمان الغيت بإلغاء الجلسة التي اعطته هذه الصفة.

وتساءلت"المدى"هنا هل يعني ذلك ان جميع ما استلمه العضو من رواتب وامتيازات ومستحقات يجب عليه اعادتها، حرب يجيب بنعم، اذ يجب على الذي كان يسمى حينها عضو للبرلمان،حسب تعبيره، اعادة جميع الحقوق التي تحصل عليها في فترة الجلسة المفتوحة الملغاة.

واكد حرب ان على من وصفهم بالفائزين في الانتخابات اداء اليمين مرة اخرى واعتبار الجلسة القادمة هي الاولى فلاوجود لأي اثر للجلسة التي سبق ان اقيمت في حزيران.

إلا أن المتحدث باسم القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدار نفى وفي حديث لـ"المدى"ان تكون صفة رئيس السن انجلت عن فؤاد معصوم ودليله في ذلك القرار الذي صدر بحقه بشأن الغاء الجلسة المفتوحة.

ورفض البيرقدار الحديث حول مسألة اعادة الرواتب متذرعا بكونه قاضيا ولا يستطيع التحدث بهكذا مسألة فهي من اختصاص القضاء و لا يستطيع اعطاء حكم استباقي قد يخالفه قرار قضائي اذا ما اقيمت الدعوى امام القضاء.

القاضي عارف شاهين اكد لـ"المدى"ان الالغاء كان للمدة التي كانت فيها الجلسة مفتوحة لا للجلسة ذاتها وبالتالي فأن فؤاد معصوم هو رئيس للسن ومستمر في هذه الرئاسة حتى انتخاب رئيس دائمي للبرلمان، وان جميع ما تسلمه البرلمانيون هو من حقهم وان الجلسة القادمة تعد الجلسة الثانية وبالتالي لاداعي لترديد قسم اخر فالقسم الاول هو قسم دستوري اضفى صفة البرلمانية على الفائزين في الانتخابات.

وكان رئيس المبادرة الوطنية للحفاظ على الدستور علي العنبوري قد قال في وقت سابق خلال مؤتمر لنقابات ومنظمات مجتمع مدني في الناصرية، ان منظمات المجتمع المدني ستلجأ الى رفع دعوى قضائية اخرى الى المحكمة الاتحادية ضد اعضاء مجلس النواب الجدد تطالب فيها بتخفيض رواتبهم واسترجاع الاموال التي تسلموها خلال تلك الفترة، مشيرا الى ان مجموع راتب عضو البرلمان يبلغ ٣٢مليون دينار تعد ارقاما خيالية، وكشف العنبوري ان المنظمات قررت ايضا رفع دعوى قضائية اخرى في المحكمة الاتحادية تطالب بتخفيض راتب عضو البرلمان واعادة المستحقات المالية التي تسلموها خلال الاشهر الخمسة الماضية.

على حد قولهم

■ حوارات

اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي ان الحوارات لا زالت جارية بين الكتل للتوافق على منصبي رئاستي البرلمان والمجلس الوطني، وإطار الحكومة الجديدة.

وشدد البياتي على وجود سعي بين الكتل السياسية لأجل التوافق السياسي، مبينا ان التحالف الوطني حسم امره بتسلم رئاسة الوزراء لمرشحه نوري المالكي، لافتا الى ان ائتلاف الكتل الكردستانية لديه رغبة قوية ومتمسك برئاسة الجمهورية، وان وما تبقى سوى رئاستي البرلمان والمجلس الوطني بامكان العراقية ان تتفاوض مع الكتل البرلمانية على تسلمها.(الاخبارية)

■ سعي

قال القيادي في ائتلاف الكتل الكردستاني فرياد راوندوزي ان ائتلافه يسعى لاقناع العراقية للمشاركة في الحكومة المقبلة لكي تبنى على الشراكة والوطنية.

واكد راوزندزي ان العراقية اذا ماستمرت في موقفها الرافض في المشاركة في الحكومة، فأن الكرد سيعملون مع التحالف الوطني لتشكيل الحكومة الجديدة، داعيا العراقية لحسم موقفها باسرع وقت ممكن لانهاء أزمة تشكيل الحكومة، متابعا: القائمة العراقية فقدت الامل بالحصول على رئاسة الجمهورية و تسعى للحصول على منصب قريب من رئاسة الوزراء. (واخ)

■ ضحية

عبرت النائبة عن حزب الفضيلة كميلة الموسوي عن اعتقادها ان التفجيرات الأخيرة التي شهدتها العاصمة بغداد متوقعة ولا علاقة للتجاذبات السياسية بها.

واضافت الموسوي: ان لا ذنب للمواطن فيما يحصل، وهو الضحية دائما، وان ما حدث جاء بسبب الفراغ الدستوري وعدم تشكيل الحكومة، معتبرة ان الغفلة من القوى الامنية هي احدى اسباب التدهور للوضع الامني، موضحة ان المناطق التي جرى استهدافها يسكنها جميع شرائح الشعب العراقي، داعية الى اعادة النظر بالخطة الامنية الموضوعة لحماية العاصمة بغداد.(اكانيوز)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون